

السياسات العمومية التربوية

المجال الرابع

الحصة 18 :

- تقييم منظومة التربية والتكوين تنمة
- معطيات أساسية لتصحيح نماذج المباراة



التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الانسان عن التعليم بالمغرب

تثير بعض التقارير الوطنية التي تتناول وضعية التربية والتكوين نقاشا واسعا حول مدى قدرتها على عكس الواقع الفعلي للمنظومة التعليمية، فبينما لا يمكن إنكار أهمية هذه التقارير في تسليط الضوء على الاختلالات البنيوية والتحديات التي مازالت تعيق تحقيق مدرسة منصفة ذات جودة ، فإن القراءة التي تقدمها تبقى أحيانا قراءة معيارية تركز أساسا على إبراز الفجوات بين الوضع القائم والأهداف المعلنة للسياسات العمومية.

غير أن هذا النوع من المقاربات قد يظل جزئيا عندما يعتمد أساسا على مؤشرات وطنية مجمعة، دون تفكيكها ترايبا حسب الجهات والأقاليم. فالمعدل الوطني، رغم أهميته، قد يخفي تفاوتات مجالية كبيرة داخل المنظومة، وهو ما يشير إليه في تحليل السياسات العمومية بإشكالية المتوسطات المضللة، حيث قد تُخفي نجاحات تحققت في بعض المجالات أو الجهات، كما قد لا تظهر بوضوح حدة الاختلالات في مجالات أخرى.

كما أن الاقتصار على قراءة المؤشرات في بعدها الكمي العام قد يُغفل أحيانا الديناميات الإصلاحية الجارية المرتبطة بتوسيع العرض المدرسي، وتحسين البنيات التحتية، وتعزيز برامج الدعم الاجتماعي والتربوي، وهي مجهودات تظهر آثارها عادة على المدى المتوسط وليس بشكل فوري في المؤشرات الإحصائية.

إن تقييم السياسات التعليمية يظل ضرورة أساسية لتجويد الأداء العمومي، غير أن هذا التقييم يكتسب مصداقيته الكاملة عندما يجمع بين تشخيص موضوعي للاختلالات البنيوية وقراءة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات المجالية وسياق تنزيل الإصلاحات. فالتشخيص الدقيق والمتوازن، المبني على تحليل متعدد المستويات للمؤشرات، يظل المدخل الحقيقي لفهم واقع المدرسة المغربية وبناء سياسات تعليمية أكثر نجاعة وإنصافا.

موقع التعليم داخل التقرير

التعليم لم يُعرض كقطاع معزول، بل تم تناوله ضمن:

. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

. حقوق الطفل

. تقييم السياسات العمومية

وقد خصص له المجلس محورًا تحليليًا مهمًا ضمن تتبع وتقييم السياسات العمومية

تشخيص وضع التعليم

1. اختلالات بنيوية عميقة

أكد التقرير أن:

. المنظومة التعليمية تعاني من مشاكل هيكلية مزمنة

. الإصلاحات المتتالية لم تحقق الأثر المطلوب

. السبب:

. تعدد الفاعلين

. تغير السياسات الحكومية

ضعف استمرارية الإصلاحات

2. ضعف جودة التعليمات

- . مستوى التحصيل الدراسي دون المطلوب
 - . المدرسة لا تضمن اكتساب الكفايات الأساسية
 - . تأثير مباشر على فرص الإدماج الاجتماعي والاقتصادي
- الخلاصة:

→ المشكل لم يعد فقط في التمدرس، بل في ماذا يتعلم التلميذ فعلاً

3. الهدر المدرسي والتكرار

. استمرار نسب مرتفعة من:

◦ الانقطاع المبكر

◦ التكرار في مختلف الأسلاك

الأخطر:

. الهدر يتركز في:

◦ التعليم الإعدادي

◦ الوسط القروي

→ يؤدي إلى:

. الهشاشة

. البطالة

الإقصاء الاجتماعي

4.الاكتظاظ داخل الأقسام

- . ارتفاع عدد التلاميذ في الفصل
- . صعوبة التتبع الفردي
- . تأثير سلبي على جودة التعلم

النتيجة:

→ تدهور العلاقة التربوية بين الأستاذ والتلميذ

5.التفاوتات المجالية (قروي/حضري)

سجل التقرير:

- . ضعف البنية التحتية في القرى
- . نقص:

◦ النقل المدرسي

◦ التجهيزات

◦ الأطر التربوية

النتيجة:

→ عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين الأطفال

6. محدودية تعميم التعليم الأولي

. نسبة التمدرس :حوالي (80.1 % 2022-2023

. حوالي %20 من الأطفال خارج التعليم الأولي

. دلالة ذلك:

→ خلل في مرحلة أساسية لبناء التعلّيمات

7. تعثر الإصلاحات التربوية

أشار التقرير إلى:

. أن الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 استهلكت جزءًا

كبيرًا من زمنها

. دون تحقيق نتائج ملموسة

للأسباب:

. تأخر تنزيل القوانين (مثل القانون الإطار 51.17)

. غياب الاستمرارية في السياسات

التعليم كحق من حقوق الإنسان

اعتبر التقرير أن أزمة التعليم تمس:

◊ مبدأ تكافؤ الفرص

. بسبب الفوارق الاجتماعية والمجالية

◊ العدالة الاجتماعية

. التعليم لم يعد رافعة للتقدم الاجتماعي

◊ الكرامة الإنسانية

• ضعف التعليم يؤدي إلى التهميش

أهم توصيات المجلس

من بين 332 توصية في التقرير، تبرز في مجال التعليم:

✓ تحسين الجودة

- إصلاح المناهج
- التركيز على التعلّيمات الأساسية

✓ محاربة الهدر المدرسي

- دعم الفئات الهشة
- تعزيز الدعم الاجتماعي

✓ تقليص الفوارق

- الاستثمار في العالم القروي
- تعميم النقل المدرسي

✓ تعميم التعليم الأولي

- جعله إلزاميًا وفعّالاً

✓ تحسين ظروف التدريس

- تقليص الاكتظاظ وتأهيل الموارد البشرية

التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عن التعليم بالمغرب



الواقع التعليمي: تحديات هيكلية عميقة

منظومة تعليمية تواجه تحديات هيكلية تهدد حق المواطن في تعليم ذي جودة



رسم صورة قاتمة للواقع التعليمي



الهدر المدرسي

معدلات مرتفعة للانقطاع والتكرار

الاكتظاظ

انخفاض مستوى التأطير
اكتظاظ الفصول

ضعف جودة التعليمات

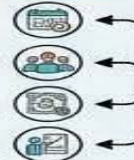
صعوبة استيعاب المقررات وتأثير سلبي على الجودة
تصدر مراكز متأخرة في مقياس جودة التعليم الدولية

التفاوتات المجالية

فوارق في البنية التحتية والخدمات الأساسية بين المدن والقرى

تعثر خطط الإصلاح: الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

الفارق الزمني بين اعتماد الرؤية (2015) وإصدار القانون الإطار (2019)
تعدد الفاعلين وتعاقب الحكومات والوزراء
إلغاء برامج إصلاح بمجرد تغيير المسؤولين
إضعاف روح الإصلاح وإرباك الأطر التربوية



تعثر تعاضد تعاضد الومجرت التساوت
استنفاد ثلثي مدتها الزمنية
(بنهاية 2024) دون تقدم ملموس



مؤشرات خطيرة

ارتفاع الانقطاع والتكرار، انخفاض التأطير



تأثير مباشر على جودة التعليمات

التعليم الأولي (2022-2023)



عُلائندن

80,1% نسبة التمدرس
- خمس الأطفال بين 4 و5 سنوات خارج مقاعد الدراسة

الخاتمة: تساؤلات ملحة وضرورة التدخل

ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لحماية أجيال المستقبل



استمرار الوضع يطرح تساؤلات جوهرية حول قدرة الحكومة على بناء مدرسة شاملة وقوية

يتضمن تفاصيل حول السياسات العمومية التربوية، الهيئات المكلفة بالتقييم، البرامج التعليمية، الأهداف، وتوزيع المسؤوليات داخل المنظومة

1. المنظومة التعليمية وأساسها:

- تقوم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي على إقامة جسور وممرات بين مكونات المنظومة ومستوياتها، وبينها وبين المحيط الاقتصادي، والاجتماعي، والمهني، والعلمي، والثقافي.
- هناك مبادئ وآليات مثل وضع برامج ومشاريع تربوية مشتركة، ضمان حركية المتعلم في المسارات التعليمية والمهنية حسب الكفايات والتخصصات، إحداث شبكات محلية و جهوية للتربية والتعليم، وتأسيس مرصد ملاءمة بين المهن والتكوينات وحاجات سوق الشغل.

2. الهيئات المكلفة بالتقييم والتنسيق:

- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي هو الهيئة العليا المكلفة بتقييم منظومة التربية والتكوين.
- توجد هيئات متخصصة للتقييم بقطاع التعليم مثل الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
- إحداث آليات تنسيق في إعداد وتنفيذ البرامج، مثل البرامج والمناهج والتكوينات ومسالك الدراسة، وكذلك عمليات التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي.

3. الهيكلة التعليمية والبرامج:

- عدد الجامعات العمومية بالمغرب يبلغ 16 جامعة.
- التعليم المدرسي يشمل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي.
- التعليم غير النظامي يشمل محاربة الأمية والتعليم العتيق والتكوين المهني.
- يوجد برنامج دولي لمتابعة مكتسبات التلاميذ (PISA) تنفذه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. OCDE
- هناك برنامج وطني لتقييم المكتسبات. (PNEA)

4. الحقوق والخدمات المقدمة للمتعلم:

- . المتعلم يُقصد به كل مستفيد من خدمات التعليم والتكوين سواء في التربية أو التكوين المهني.
- . التعلم مدى الحياة يشمل كل نشاط لتطوير المهارات والمعارف ضمن مشروع شخصي أو مهني، التعلم الذاتي أو التكوين المستمر.
- . من أهداف نظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي مرافقة المتعلم وتوفير الدعم البيداغوجي المستدام.

5. برامج الدعم والعدالة المجالية:

- . برنامج الدعم "تيسير" موجه لتلميذ السلك الإعدادي في المجال القروي مع شروط معينة مثل عدم تجاوز عدد معين من الغيابات.
- . التمويل يأتي من ميزانية وزارة التربية الوطنية وصناديق أخرى مثل صندوق دعم التماسك الاجتماعي.
- . العدالة الاجتماعية تتضمن مبدأ التمييز الإيجابي لتحقيق الإنصاف المجالي في الفرص التعليمية.

6. إدارة المنظومة التعليمية:

- . الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين تُدار بواسطة مدير الأكاديمية ومجالس مختلفة كضح الإدارة والتدبير.
- . المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي مؤسسة تقريرية واستشارية.
- . مديريات مختلفة تتبع لوزارة التربية الوطنية ليس من بينها مديرية معينة مثل مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية.
- . منصات الشركاء ومختلف الأطر والهيئات موظفو وزارة التربية الوطنية موزعون على عشرة أو أكثر من هيئات حسب النظام الأساسي.

7. توزيع الأدوار والمسؤوليات:

- . الأستاذ الرئيس يعمل تحت إشراف المدير الإقليمي أو مفتش التوجيه التربوي.
- . المجلس التعليمي، مجلس التدبير، المجلس التربوي، ومجلس القسم هي هيئات إدارية تربوية تتضمن مشاركة المستشارين في التوجيه التربوي في بعضها ولكن ليس كل الهيئات.
- . الإحصاء المدرسي يشمل معلومات متعددة ولا يشمل تمويل برامج الدعم الاجتماعي.

السؤال 1: اشرح ما تحته خط في النص.

النص تحته خط في الفقرة الثانية: "تعميم تعليم أولي إلزامي وجيد، وتمتيع الوسط القروي وشبه الحضري يتميز إيجابي"

الشرح:

- . **تعميم تعليم أولي إلزامي وجيد:** يقصد بذلك ضرورة توفير التعليم الابتدائي (المستوى الأول في السلم التعليمي) لجميع الأطفال دون استثناء، بحيث يصبح هذا التعليم إلزامياً (فرض القانون) ومتوفراً بجودة عالية تضمن اكتساب المعارف والمهارات الأساسية.
- . **تمتيع الوسط القروي وشبه الحضري بتميز إيجابي:** يشير إلى تبني سياسة التمييز الإيجابي لمساندة المناطق التي تعاني من ضعف في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية، حيث تُمنح هذه المناطق دعماً خاصاً لتقليل الفوارق وتحقيق الإنصاف في فرص الحصول على التعليم، مما يعزز من تكافؤ الفرص بين الحضر والريف.

السؤال 2: استعرض أولويات الإصلاح الكبرى التي يطرحها النص، واقترح أولويات أخرى ضرورية لجعل المدرسة رافعة للارتقاء بالفرد والمجتمع.

أولويات الإصلاح الكبرى التي يطرحها النص:

1. تعليم قائم على الإنصاف والمساواة: ضمان وصول الجميع للتعليم دون تمييز، وتعزيز التعليم الأولي الإلزامي.
2. تحقيق مدرسة الجودة للجميع: عن طريق تجديد مهن التربية، وضمان مرونة المنظومة، وبناء بيئة تربوية إبداعية وتحليلية، وتحسين اللغات والبحث العلمي.
3. المدرسة كرافعة للارتقاء: مواهمة التعلّات مع حاجات البلاد، تمكين الخريجين من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية، والتعلم مدى الحياة.

أولويات أخرى مقترحة:

- . تعزيز البنىء التحتىة الرقمية :لمواكبة الثورة التكنولوجية ودعم التعليم عن بعد والرقمي.
- . تطوير التأهيل المهني وربطه بسوق العمل :للتقليل البطالة وتلبية حاجيات الاقتصاد.
- . الاهتمام بالصحة النفسية والاجتماعية للتلاميذ :لدمع التنمية الشاملة.
- . تفعيل دور الفاعلين المحليين والعائليين في العملية التربوية :لضمان دعم محلي مستمر.
- . تعزيز التربية على حقوق الإنسان والبيئة :لترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية.

السؤال 3: باعتبار تحديات تعميم التعليم الأولي الإلزامي في بعض المناطق الجغرافية، ضع جدولاً يبين الصعوبات والحلول المقترحة.

الصعوبات حسب المجال الجغرافي	الحلول المقترحة
الوسط القروي	-ضعف البنية التحتية (بنايات، طرق)
	-ضعف عدد وتأهيل الأساتذة
	-مشكلات النقل وصعوبة الولوج
	-محدودية الوعي بأهمية التعليم
الوسط شبه الحضري	-تفاوت الخدمات المدرسية بين الأحياء
	-ضغط سكانية ونقص في الفضاءات
	-عوامل اقتصادية تعيق الاستمرارية
المجال الحضري	-مشاكل اكتظاظ وتدني جودة التعليم

السؤال 4: ماذا تعني عبارة "ملاءمة التعلّات والتكوينات مع حاجات البلاد ومهن المستقبل"؟ حدد الأطراف المشاركة ونوعية مساهمتها (في شكل خطاطة توضيحية).

شرح العبارة: تعني العبارة ضرورة أن تكون البرامج التعليمية والتكوينية متوافقة مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، إضافة إلى توقعات سوق العمل المستقبلية من حيث المهارات والاختصاصات المطلوبة، بهدف تمكين المتعلمين من الاندماج الفعّال في سوق الشغل والمساهمة في التنمية.

الأطراف المشاركة ونوعية المساهمة:

. الدولة / وزارة التربية:

. وضع السياسات التعليمية والتكوينية الملائمة.

. تحديث المناهج بناءً على الدراسات الاقتصادية.

. القطاع الخاص والشركات:

. تحديد حاجيات السوق والمهارات المطلوبة.

. المشاركة في التكوين المهني والتدريب العملي.

• **المؤسسات التعليمية والبحث العلمي:**

• تطوير برامج تعليمية وعلمية تناسب حاجات التنمية.

• مواكبة البحث العلمي لتطوير تقنيات ومناهج جديدة.

• **المجتمع المدني والمنظمات المهنية:**

• دعم التوجيه المهني والمهارات المواطنة.

• تعزيز الوعي بأهمية التعليم والتكوين المستمر.

• **الطلبة والأسر:**

• المشاركة الفعالة في اختيار المسارات التعليمية.

• الإقبال على المهن المرتبطة بحاجات المستقبل.

يمكن تمثيل ذلك في مخطط يوضح العلاقة بين هذه الأطراف ونوع المساهمة التي تقدمها: وزارة التربية الوطنية ← تطوير المناهج ← الجامعات/البحث العلمي ↑ ↓ القطاع الخاص ← تحديد الحاجيات ← المؤسسات الحكومية ← التقييم والمراقبة ↓ ↑ المجتمع المدني ← الدعم والمشاركة ←

ملخص: النص يركز على إصلاح شامل يتضمن الشق العدلي، النوعي، والاجتماعي في التعليم مع ضرورة التكيف مع تحديات المستقبل، والمشاركة الواسعة من جميع الفاعلين لتجويد منظومة التربية والتكوين بالمغرب.

شكرا على حسن تطبيعكم